شكرًا سيدي الرئيس

بدايةً يود مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن يلفت انتباه المجلس إلي خطورة التطورات التي تهدد المجتمع المدني في مصر. إذ تؤكد المسودات الكثيرة جدًا الصادرة من جهات حكومية مختلفة لقانون تنظيم العمل الأهلي خلال الخمسة أشهر الماضية رغبة السلطات في إقرار قانون لا يعزز من حرية التنظيم، بل تستهدف إرباك الأطراف المعنية بهذا القانون سواء داخل مصر أو من المجتمع الدولي.

كل المسودات المطروحة للقانون على اختلافها -بما في ذلك المسودة الأخيرة الصادرة عن رئاسة الجمهورية والمقدمة لمجلس الشورى أول أمس- تتضمن الانتهاكات نفسها للحق في حرية التنظيم، مما يعكس فلسفة السلطات الكامنة خلف هذا القانون، والتي تعتبر المجتمع المدني خصم يجب مواجهته، وليس شريكًا في عملية بناء دولة ديمقراطية وتحسين وضعية حقوق الإنسان في مصر.

عكست عملية صياغة تلك المسودات تجاهلاً واضحًا لكافة التحفظات والتوصيات المقدمة من المجتمع المدني المصري، والتي عبرت عنها ٤٠ منظمة حقوقية وتنموية مرة أخرى في بيان لها أمس، وكذا التوصيات الصادرة عن الخبراء الدوليين بما في ذلك المفوضية السامية لحقوق الإنسان وثلاثة من المقررين الخواص بالأمم المتحدة وخبراء من الاتحاد الأوروبي.

يحظر القانون المقترح عمل الجمعيات غير الرسمية، الأمر الذي يجعل الحملات الاجتماعية والعديد من المجموعات المدنية المشكلة بعد الثورة غير قانونية. كما تتضمن مسودة القانون مشكلات أخرى منها فرض قيود شديدة على تعاون المنظمات غير الحكومية، كما تزيد المسودة من سلطات الرقابة المفرطة للسلطات، بما في ذلك عن طريق اللجنة التنسيقية التي من المرجح أن تضم في عضويتها ممثلين عن الأجهزة الأمنية، كما كفل القانون إمكانية الإغلاق التعسفي للمنظمات؛ ووضع ضوابط صارمة على الجمعيات الأجنبية، ويقيد القانون فرص المنظمات للحصول على التمويل، وتنص المسودة على إنشاء اتحادات للجمعيات، وأخيرًا فشلت المسودات في ضمان عملية تسجيل الجمعيات عن طريق الإخطار بدلاً من نظام التصاريح، ناهيك عن الشروط المفرطة لإنشاء المنظمات.

يشدد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان على أن إجراء تعديل في بند أو أكثر من هذا القانون لحل مشكلة أو أكثر لن يكون كافيًا، فالقيود القانونية المنصوص عليها في بند واحد من البنود المشار إليها، كافية لتمكين السلطات من تقليص عمل المجتمع المدني المصري بشدة، وينبغي لهذا المجلس أن يحث مصر على اعتماد نهج جديد، وإقرار مشروع قانون للعمل الأهلي يتوافق تمامًا مع المعايير الدولية.

شكرًا سيدي الرئيس.